



نشرة حول

تحليل بيئة الاستثمار والفرص الاستثمارية في محافظة عدن

م 2024

إعداد الباحث/

د. محمد جمال مقبل ناصر

أستاذ الاقتصاد بجامعة عدن

باحث غير مقيم

بمركز الدراسات والاعلام الاقتصادي



تحليل بيئة الاستثمار والفرص الاستثمارية في محافظة عدن

2024 م

المحتويات

- 4 ملخص تنفيذي ●
- 5 المنهجية المتبعة ●
- 6 السياق المحلي للمحافظة ●
- 8 أهم فرص الاستثمار ●
- 9 مقترحات لاستثمارات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى ●
- 9 الاستثمار في الأفكار الشبابية والابتكارية في عدن ○
- 9 تلخيص أبرز الاستثمارات المقترحة بمجال الأفكار الشبابية ○
- 10 مقترحات لاستثمارات متوسطة وبعيدة المدى في مدينة عدن ○
- 11 تحديات قائمة ●
- 12 الحلول والتوصيات ●
- 15 المراجع ●

ملخص تنفيذي

تعتبر عدن أول منطقة تجارية وصناعية حرة في البلاد، وتمثل المحافظة الساحلية حالة نموذجية لتكامل النشاط الاقتصادي وتنوع البنيان الإنتاجي، وتنبع أهميتها من شهرتها ومكانتها كميناء ومنطقة تجارية إقليمية ودولية لتميز موقعها الجغرافي ووقوعها على خط الملاحة الدولية.

استنادًا إلى الهدف الرئيس للنشرة المتمثل بالفرص الاستثمارية في عدن، سعت النشرة إلى البحث والتعرف على هذه الفرص، حيث أظهرت النتائج أن عدن تمتلك العديد من الفرص المتاحة للاستثمار في جميع القطاعات، وحسب دليل الهيئة العامة للاستثمار، يوجد في عدن حاليًا (100) فرصة استثمارية في عدد من المجالات.

تتوفر في عدن فرص استثمارية متعددة في مختلف المجالات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية، حيث تتميز بمزايا طبيعية تجعل منها محطة جذب للمستثمرين منها الموقع الجغرافي المتميز والاستراتيجي الذي يتوسط العالم فضلًا عن امتلاكها أحد أهم الموانئ العالمية (ميناء عدن) المتاخم لخطوط الملاحة الدولية.

تعد عدن من أقدم المناطق التي اشتهرت في الصناعات النفطية حيث أنشئت فيها مطلع خمسينيات القرن الماضي أكبر مصفاة لتكرير المشتقات النفطية في الشرق الأوسط، والتي زادت من شهرة المدينة إلى جانب شهرتها التاريخية وموقعها الاستراتيجي، وتعرف عدن بتنوع الأنشطة الاقتصادية فيها، إذ جمعت بين الأنشطة الصناعية، والسمكية، والتجارية، والسياحية، والخدمية، وتنبع أهميتها من كونها ميناءً تجاريًا مهمًا ومنطقة تجارة حرة إقليمية ودولية.

تمتلك عدن مقومات سياحية جاذبة من معالم تاريخية، وشواطئ رملية، وجزر خلابة، ومساحات شاسعة لإقامة منشآت سياحية مميزة، كما أن فرص الاستثمار في مجال الثروة السمكية والصيد البحري واعدة حيث من الممكن إنشاء مصانع حفظ وتجميد وتعليق وتعليب الأسماك والأحياء البحرية إذ تعد البحار والسواحل المحيطة بعدن من أخصب المناطق والأكثر وفرة وتنوعًا في الأحياء البحرية، وفي المجال الجيولوجي والتعدين، والاستثمار في قطاع التعليم.

إن محافظة عدن وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها حاليًا إلا أنها مهيئة لاستعادة مكانتها وقدراتها الاقتصادية، وذلك في حال تمت تهيئة البيئة الاستثمارية وتوفرت المقومات الرئيسية لذلك، إذ تظل عدن بحاجة إلى العمل لتعويض أوجه القصور في البنية التحتية الأساسية، وأن تتخذ الخطوات اللازمة من أجل تحقيق إدارة حضرية مستدامة.

المنهجية المتبعة

هدفت النشرة إلى التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في محافظة عدن، حيث قسمت إلى عدة محاور بدءاً بالسياق المحلي لمحافظة عدن من موقع جغرافي، وتعداد السكان والتضاريس، والتقسيم الإداري، ومن ثم تلخيص التطورات الخدمية والاقتصادية في المحافظة، والنشاط التجاري والاستثماري، وصولاً إلى فرص الاستثمار في المحافظة، والصعوبات التي تواجه المستثمرين، والحلول والتوصيات، بما في ذلك مقترحات الحلول لتطوير بيئة الاستثمار في عدن.

وفي سبيل إخراج النشرة بصيغة علمية سليمة ودقيقة تم الاعتماد على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع حيث اعتمدت على المصادر الثانوية من كتب، ومجلات، ومؤتمرات علمية، ودوريات، كما اعتمدت النشرة على مجموعة من المقابلات مع ممثلي المكاتب التنفيذية، والهيئات ذات العلاقة بالاستثمار (رئيس وأعضاء الهيئة العامة للاستثمار - رئيس الجهاز المركزي للإحصاء) للتعرف منهم على الفرص الواعدة، والعوائق التي تقف أمام استغلالها المثالي مما يخلق قيمة مضافة إلى الإنتاج، ويساهم في خلق فرص عمل، وبالتالي يزداد مساهمة المحافظة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

السياق المحلي للمحافظة

تقع محافظة عدن على ساحل خليج عدن، وتتمتع بموقع استراتيجي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا وآسيا (تبعد بضع أميال فقط عن خط الملاحة الدولية) ويعتبر المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الأفريقية، وتبلغ مساحة مدينة عدن حوالي 750 كم²، وهي مدينة ساحلية مطلة على خليج عدن الذي يصل إلى المحيط الهندي.

بلغ تعداد سكان محافظة عدن وفقاً لآخر الإحصائيات في العام 2022، حوالي 1,083,000 نسمة، وقد بلغ معدل النمو السكاني فيها عام ٢٠٢٣ ما يعادل 3.33%، زيادة تقدر بحوالي 34,759 نسمة عن عام 2022، ومن المتوقع أن يزيد عدد السكان إلى حوالي 1,364,118 نسمة في عام 2030.

تتواجد في عدن العديد من الشواطئ الذهبية الدافئة المحاطة بسلسلة جبال موزعة على معظم مناطقها حيث تطل على مسطح مائي كبير هو خليج عدن، وعلى امتداد أحد أطول سواحلها المسمى بساحل أبين الذي يربط عدن بعدد من المحافظات الجنوبية والشرقية.

تتكون محافظة عدن من ثمان مديريات: صيرة، والمعلا، والتواهي، وخور مكسر، والمنصورة، والشيخ عثمان، ودار سعد، والبريقة.

تشهد عدن تراجعاً اقتصادياً واسعاً كسائر المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على الوضع الخدماتي والمعيشي، إذ وصل انهيار العملة إلى مستويات قياسية، حيث بلغ سعر الريال اليمني مقابل الدولار أكثر من 1600 ريال وفقاً للبنك المركزي اليمني، وإلى جانب تدهور الوضع الاقتصادي، أسهم إعادة فتح ميناء الحديد مؤخراً في تراجع حركة الملاحة والشحن إلى ميناء عدن وتسبب في حرمان عدن والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً من الإيرادات الجمركية والتي تعتبر ثاني أهم مصدر إيرادي لتمويل الموازنة العامة، بعد الإيرادات النفطية المتوقفة، مما انعكس سلبيًا، ونتج عن ذلك تداعيات اقتصادية خطيرة وأزمة مالية حادة وغير مسبوقة.

يبلغ معدل الفقر في عدن بحسب مسح ميزانية الأسر المعيشية لعام 2014م (22.2%) من عدد السكان في المحافظة، مع تراجع الأوضاع الاقتصادية في المحافظة نتيجة الحرب، فقد تزايدت هذه النسبة بشكل كبير خلال السنوات الماضية، وتفاقم الوضع الإنساني كثيرًا، حيث يحتاج ما يقرب من 900 ألف شخص إلى مساعدات أي ما يقرب من ثلثي السكان، منهم 66% من ذوي الاحتياجات الشديدة.

وعلى صعيد الخدمات الصحية، يلاحظ أن أغلب الخدمات الصحية متوفرة في

محافظة عدن من خلال المستشفيات والمرافق المدعومة من الحكومة والسلطة المحلية ومن المنظمات المانحة المعنية بالقطاع الصحي وإن كانت لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

في مجال التعليم، بلغ عدد المدارس المتضررة نتيجة الحرب 21 مدرسة، مع شبه انتظام لصرف رواتب المعلمين واستقرار العملية التعليمية مقارنة بالمحافظات الواقعة تحت سلطات جماعة الحوثي التي لا يتقاضى فيها المعلمون مرتباتهم منذ أكثر من سبع سنوات، وعلى مستوى خدمات المياه والصرف الصحي، تتوفر خدمة مياه الشرب في أغلب مناطق محافظة عدن مع وجود قصور في بعض الأحياء، حيث أظهرت إحصاءات أن نسبة الأسر التي لديها وصول إلى مصادر مياه صالحة للشرب خلال العام 2016 / 2017 بلغت 94%.

اقتصادياً، تتنوع الأنشطة في محافظة عدن، إذ جمعت بين الأنشطة الصناعية، والسمكية، والتجارية، والسياحية، والخدمية، وتتبع أهميتها من كونها ميناءً تجاريًا مهمًا ومنطقة تجارة حرة إقليميه ودولية.

خلال الفترة من 2015 إلى 2023 تم الترخيص لـ 68 مشروعًا استثماريًا في الهيئة العامة للاستثمار بعدن، بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي 312 مليار ريال توزعت هذه المشاريع بين القطاعات المختلفة، حيث تم تسجيل 42 مشروعًا في القطاع الصناعي، و12 مشروعًا في القطاع الصحي، و11 مشروعًا في القطاع السياحي، ومشروعين في القطاع السكني، ومشروع واحد في القطاع السمكي.

إضافة لذلك، تكتسب الصناعة مقوماتها من مجموعة مصانع ووحدات إنتاجية أهمها مصفاة عدن، ويوجد في المحافظة بعض المعادن، مثل (الاسكوريا والبرلايت) والزجاج البركاني، ومعادن طينية تستخدم في صناعة الأسمت والطوب الحراري.

كما توجد في مدينة عدن مجموعة مصانع قائمة، منها مصنع الأوكسجين الطبي في مدينة الشعب، مصنع الثلج في مركز الإنزال السمكي بمديرية المعلا، مصنع الأشباك والمعدات الزراعية في خور مكسر، أكثر من أربعة مصانع للخرسانة الجاهزة، مصنع صوامع الغلال عدن، مصنع ناد فود للحليب، مصنع أندومي، مصنع للمشروبات الغازية، مصنع للبلاستيك، إضافة إلى مجموعة مصانع أخرى.

وتعتبر المنطقة الحرة من أهم المشاريع الاستراتيجية ذات الأهمية الاقتصادية القصوى لعموم اليمن، والتي يمكن أن تساعد في خلق بيئة استثمارية جاذبة من شأنها تحقيق التنمية المستدامة.

أهم فرص الاستثمار

يمكن أن تتحول عدن إلى مركز صناعي إقليمي مهم، يعكس خصوصياتها، ويعزز من قدرتها في استقطاب المشاريع الاستثمارية التي تستهدف المقومات الجغرافية الصناعية المتاحة في المدينة، خاصة في القطاع الصناعي، والذي يطور قطاع الخدمات، ويوفر فرص العمل بحجم كبير، يتوازن مع تنامي الحجم السكاني للمدينة وتطوره، وبما يحقق الحجم الاقتصادي الأمثل، وذلك عبر التركيز على الاستثمارات الخاصة بتطوير وتشغيل المنطقة الصناعية، والاهتمام بإنتاج وتصنيع وتسويق الثروة السمكية، وتقديم الخدمات البحرية، والاستثمارات الصناعية المرتبطة بإنتاج وتكرير وتصنيع النفط ومشتقاته.

تعليميًا، تعد المدارس الأهلية والخاصة مشاريع استثمارية مفيدة، وخدمة مجتمعية مهمة لتخفيف العبء عن المدارس الحكومية، خاصة في ظل زيادة الكثافة العددية للطلاب؛ نتيجة لموجة النزوح المستمرة إلى المحافظة، كما يمكن الاستثمار في قطاع التعليم الجامعي من خلال إنشاء جامعات خاصة متميزة، ومتخصصة، ويوجد توجه في هذا المجال حيث شهدت محافظة عدن في السنوات الأخيرة زيادة نشاط بعض الجامعات الأهلية والخاصة التي كانت تتخذ من عدن مكاتب تنسيق لها فقط بينما مراكزها الرئيسية في صنعاء.

كما شهد سوق العقارات خلال السنوات الأخيرة تزايد الطلب على العقارات السكنية والتجارية. وتمتلك المدينة مقومات عدة للجذب السياحي منها الآثار والمعالم التاريخية مثل صهاريج الطويلة، وقلعة صيرة، والقلاع، والحصون، والأسوار، والمساجد التاريخية، وعوامل أخرى مثل خدمات السياحة والفندقة، والطبيعة الاجتماعية المنفتحة، ومراكز التسوق، ومراكز الخدمات القابلة للتطور، وتحيط بها عدة ضواحي للتزده والاصطيف.

توجد في عدن قنوات طبيعية، وميناء محمي طبيعيًا، إضافة إلى موقع مطار عدن الدولي المتميز والقريب من الميناء والذي يجعل عدن ذات موقع فريد للشحن البحري والجوي، وتتميز بتوفر الأراضي والمساحات القابلة لجميع المشاريع الاستثمارية الضخمة والتي توفرها المنطقة الصناعية الحرة والتي تبلغ مساحتها 1900 هكتار.

مقترحات لاستثمارات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى في محافظة عدن:

الاستثمار في الأفكار الشبابية والابتكارية في عدن

تتمتع محافظة عدن بثروة من الشباب المبدعين والمبتكرين الذين يمتلكون أفكار طموحة ومبتكرة يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة لاسيما إذا تم الاستفادة منها في قطاع التكنولوجيا والخدمي. يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تسهم بشكل كبير في تنمية محافظة عدن، حيث يمكن استخدامها لتحسين الخدمات العامة، وتعزيز الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة بالاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما يمكن أن تلعب ريادة الأعمال دورًا مهمًا في تنمية محافظة عدن، حيث يمكن أن تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي. ومن أهم الأفكار إنشاء مراكز دعم ريادة الأعمال، وتنظيم مسابقات ريادة الأعمال، وتوفير فرص التدريب والتطوير المهني، الذي يمكن أن يساعد الشباب في تطوير مهاراتهم وقدراتهم، مما يساعدهم على بدء أعمالهم الخاصة أو الحصول على وظائف جيدة.

ويمكن تلخيص أبرز الاستثمارات المقترحة

بمجال الأفكار الشبابية في الآتي:

- الاستثمار في التكنولوجيا والتطبيقات الالكترونية للإسهام في تحسين الخدمات النقل والمأكولات والبضائع المختلفة.
- الاستثمار في منصات الكترونية لبيع وتسويق المنتجات المحلية، والتي تساعد على الترويج للمنتجات المحلية وزيادة فرص البيع.
- الاستثمار في إنشاء حاضنات أعمال لدعم الشركات الناشئة، التي يمكن أن تساعد على تطوير أفكار الشباب وتحويلها إلى مشاريع تجارية ناجحة.
- الاستثمار في المنتجات المحلية وإيجاد الأسواق والمعارض التي تسهل عملية تسويقها وبيعها في الداخل والخارج.
- الاستثمار في مراكز التدريب والتأهيل النوعي وفقا لاحتياجات ومتطلبات التنمية في عدن.

مقترحات لاستثمارات متوسطة وبعيدة

المدى في محافظة عدن:

إن مقترحات الاستثمارات متوسطة وبعيدة المدى يمكن اختصارها في قائمة المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية والكبيرة، مثل:

تطوير المنطقة الصناعية في عدن، وإنشاء مطار عدن الدولي الجديد، وتوسعة وتحديث البنية التحتية في المطار الحالي، إنشاء شركة نقل جوي داخلي، وشركة نقل بحري للركاب، إقامة قرية البضاعة والشحن الجوي، إنشاء شركة مشتركة للنقل البحري، إقامة مجمع لصيانة السفن وناقلات النفط وإنشاء حوض عائم، إنشاء سلك حديدية، توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الكهروضوئية، ومن النفايات، ومن الرياح، إقامة محطة توليد الكهرباء بالغاز والمازوت، إنشاء ميناء اصطياد في منطقة البريقة (ميناء فقم)، إقامة منتجع سياحي فقم - عمران، الاستثمار في المنطقة الصناعية العَلم، وتطوير البنية التحتية للمنطقة الصناعية، إنشاء محطة تحلية مياه البحر، إقامة شركة اتصالات حديثة، تحديث وتطوير مصافي عدن.

إضافة لما سبق يمكن إعادة تأهيل ميناء عدن وتحسين مرافقه، تحديث وتطوير شركة مصافي عدن وزيادة طاقتها الإنتاجية، وإصلاح مطار عدن الدولي وزيادة عدد الرحلات الجوية، كذلك إنشاء شبكة طرق سريعة تربط عدن بالمدن والمناطق المجاورة، وإنشاء منطقة صناعية حديثة في عدن، تطوير قطاع السياحة وإنشاء مرافق سياحية جديدة، إنشاء مزارع سمكية في المياه العذبة والمالحة، تطوير تقنيات جديدة في مجال الطاقة المتجددة، إنشاء حديقة وطنية لحماية التنوع البيولوجي في عدن، استثمارات في مجالات الطاقة المتجددة، إنشاء جامعة للتعليم التقني العالي، إنشاء وتطوير جامعة تكنولوجية ومراكز تأهيلية وتدريبية تستخدم الطرق والأساليب الحديثة كافة لتطوير القوى العاملة في عدن كأحد أبرز العناصر البيئية الصناعية التي تمكن قطاع الصناعة في اقتصاد المدينة.

تحديات قائمة

- ضعف الاستقرار الأمني، حيث تعاني عدن من تداعيات الحرب التي تشهدها اليمن منذ ٢٠١٥، ويتطلب هذا الجانب مزيداً من الجهود لتحقيق الاستقرار الأمني الذي يعد شرطاً أساسياً لوجود بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة.
- غياب أفق الحل السياسي للأزمة القائمة بشكل جذري؛ فاستمرار الصراع وغياب التوافق على حل سياسي ينهي الصراع تسبب في عزوف المستثمرين، والتركيز على تنفيذ مشاريع محددة وروتينية.
- ضعف وعدم فاعلية القضاء التجاري، فيما يتعلق بحل القضايا والنزاعات التجارية والاستثمارية.
- ضعف البنية التحتية، وتدني مستوى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء وشبكات الاتصالات، وشبكات المياه والصرف الصحي.
- تردي الأوضاع الاقتصادية، وزيادة معدلات التضخم، وارتفاع أسعار السلع والخدمات وتراجع حجم القوة الشرائية لدى المواطنين.
- التقلبات المستمرة في أسعار صرف العملة المحلية، تركت آثارها المباشرة في البيئة الاستثمارية، حيث أصبح من الصعب إجراء أي دراسات جدوى اقتصاديه للمشاريع الاستثمارية الجديدة وخوف المستثمرين من التعرض للخسارة.
- توقف نشاط مصفاة عدن التي كانت تغطي 44% من احتياجات السوق المحلية من الوقود، وهذا التوقف أثر على جدوى الاستثمار في ظل ارتفاع تكاليف التشغيل والنقل والعمل.

الحلول والتوصيات

- إعلان محافظة عدن بأكملها كمنطقة حرة وتهيئة البيئة التشريعية والإدارية التي تنسجم مع هذا التوجه.
- تفعيل نظام النافذة الواحدة لتسهيل إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية في الهيئة العامة للاستثمار، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بعملية الاستثمار.
- إنشاء قاعدة بيانات موحدة لتوفير كافة البيانات والمعلومات للمستثمرين، وتحديث المواقع الإلكترونية لربط المستثمرين بالهيئات الاستثمارية المتخصصة والمعنية.
- تحسين البنية التحتية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المطلوبة، وإشراك القطاع الخاص في جانب الاستثمار بمشاريع البنية التحتية.
- تقديم حوافز مالية وضريبية للشركات والمستثمرين من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج الصناعي.
- الاستثمار في القوة البشرية وتدريب القوى العاملة التي تتطلبها الفرص الاستثمارية والنهضة التنموية في عدن.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال المشاركة في المعارض والمنتديات الدولية والإقليمية للترويج للاستثمارات في المحافظة، وتوقيع الاتفاقيات مع المنظمات الدولية والإقليمية لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تطبيق آلية تنمية حقيقية خاصة بالجوانب التشريعية والإدارية، وذلك بإقامة صندوق تنمية عدن، وتفعيل القوانين الخاصة بمنع إقامة منشآت وأنشطة صناعية قريبة من التجمعات العمرانية.
- تسهيل الإجراءات الخاصة بتأسيس وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد حوافز للمشروعات الابتكارية.
- توفير أراضي خاصة للأنشطة الاقتصادية المختلفة الصناعية، والتجارية، والعقارية، والسياحية، مع تقديم التسهيلات والحوافز والإعفاءات لتسريع التنمية.
- خلق وإقامة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص فيما يتعلق برسم الخطط الاستراتيجية والتنموية للمحافظة والرقابة على تنفيذها.
- الاستفادة من الأفكار الحديثة والمتطورة في مجال التكنولوجيا والإدارة والتنظيم وتشجيع بيئة الابتكار والإبداع لخدمة التنمية.

- التركيز على تنمية الجوانب الصناعية والخدماتية والتكنولوجية عن طريق هيكلة الإنتاج الصناعي لمدينة عدن طبقاً لمواردها المحلية.
- تطوير قوانين استثمارية مشجعة ومستقطبة وضامنة للاستثمارات، لإقامة وبناء وإنشاء مشاريع صناعية كبيرة موجهة للتصدير، تعتمد على مبدأ المزايا المطلقة في استثمار عوامل الإنتاج المحلي بنسبة كبيرة.
- إقامة مشاريع بنية تحتية للصناعات الزراعية التي تعتمد على المواد الأولية من المحاصيل الزراعية التي تزرع في محيط عدن وتحديداً (دلنا أبين ودلنا تبن).
- إصدار قوانين محفزة لاستقطاب الاستثمار في قطاع الصناعة كالإعفاءات الضريبية ورسوم استيراد المكائن والمعدات للمشاريع الصناعية، وتقديم الأرض بأسعار مخفضة من قبل الإدارة المحلية للمدينة بما يسهم في تطوير وتوسع قطاع الصناعة في اقتصاد المدينة والبلاد بشكل عام.
- إعادة ميناء عدن إلى مكانته الاقتصادية التي تعزز من النشاط التجاري في المدينة كمركز تجاري ومالي كبير ومؤثر.
- تطوير النشاط السياحي الذي يشكل أحد مصادر تكوين الدخل، وفرص العمل في اقتصاد المدينة من خلال دعم انفتاح المدينة على المدن المجاورة والاهتمام بالموارث السياحية والمعالم التاريخية التي تتميز بها عدن منذ القدم، وضرورة منح المدينة خصوصية قانونية ومكانة اقتصادية على مستوى البلاد.
- إعادة تجهيز وتأهيل حقول آبار المياه، وتنفيذ مشاريع توسعة وإصلاحات شاملة في شبكات الصرف الصحي، بحيث تغطي كافة مناطق العاصمة عدن.
- منح حوافز إضافية للمناطق والقطاعات الاقتصادية التي تعاني من شح في حجم الاستثمارات، وتفعيل مكتب عقارات وأراضي الدولة وتوجيهها بتحديد أراضٍ للمستثمرين الكبار الذين يتقدمون بطلب إقامة مشاريع استثمارية كبيرة واستراتيجية.
- الاهتمام بدور الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني وتوجيه نشاطها للتركيز على الجوانب التنموية والاستثمارية.
- إطلاق مشاريع إعادة الإعمار وتعويض أصحاب المشاريع المتضررة في الحرب.
- القضاء على ظاهرة البناء العشوائي والتي أثرت على إقامة المشاريع الاستثمارية وأضرمت بالمظهر الحضري لمدينة عدن.
- ضرورة تعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار كجهاز يشرف على رسم السياسات الاستثمارية، وتقديم الدعم والمساعدة لها في إعادة توجيه خارطة الاستثمارات نحو المشاريع التي تحتاجها عدن لخلق توازن في حجم ونوعية الاستثمارات.

- بناء قدرة الأجهزة الحكومية للمديريات، وتعزيز قاعدتها المالية، وتحسين إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال، لبناء المشاريع الاقتصادية التي ترفع من اقتصاد عدن.
- إقامة تنمية مشتركة، من خلال إشراك القطاع الخاص والهيئات المختلفة والأفراد في عملية التنمية، خاصة بالأمور الإدارية والتنفيذية، وتنشيط الحراك السكاني من خلال توفير بؤر جذب قوية، تحسن من الأداء وكفاءة العائد ووفرنه.
- إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار في عدن بهدف التنسيق بين الأجهزة الخاصة بالاستثمار ورسم الخطط المناسبة لجذب واستقبال مختلف الاستثمارات.
- تحديد مناطق خاصة للاستثمار السكني والسياحي، وتزويدها بالخدمات الضرورية، وتمتع هذه المناطق بالصلاحيات الكافية لمنح التراخيص والتسهيلات للمستثمرين الأجانب بالتعاون مع السلطات المحلية في عدن.
- الاستفادة من حركة الملاحة البحرية والجوية التي من الممكن أن تساهم إلى حد كبير في تنشيط السياحة وذلك من خلال تطوير ميناء ومطار عدن واستعادة دورهما الريادي في تنشيط الملاحة البحرية والجوية بفضل الموقع الاستراتيجي الهام التي تتمتع به المدينة.
- وضع استراتيجية متكاملة للتنمية السياحية تتكون من عدد من الاستراتيجيات للقطاعات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بتحقيق التنمية السياحية.
- الحد من الفساد المستشري في الأجهزة الحكومية المختلفة واتباع إجراءات تضمن الشفافية والمساءلة في المعاملات الحكومية المختلفة.
- تحسين الوضع الأمني وتوحيد الأجهزة الأمنية المتعددة في إطار جهاز أمني واحد كفاء ويتمتع بالنزاهة والفاعلية والتنسيق مع رجال الاعمال والمستثمرين لتذليل كافة الصعوبات أمامهم.
- تسهيل إجراءات الاستثمار في القطاع المصرفي من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية، وتقديم القروض لأصحاب المشاريع لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

- كتاب الإحصاء السنوي 2021 - 2022
- د. حسين الملعسي، صالح القملي، فرص وتحديات الاستثمار الأجنبي في مدينة عدن، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي الأول (المستقبل الاقتصادي لمدينة عدن)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، ديسمبر 2019م.
- د. معين قائد محمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في إدارة وتشغيل ميناء عدن كمدخل لتحسين البيئة الاستثمارية لمدينة عدن، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي الأول (المستقبل الاقتصادي لمدينة عدن)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، ديسمبر 2019م.
- سماح محسن علي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في إدارة وتشغيل ميناء عدن كمدخل لتحسين البيئة الاستثمارية لمدينة عدن، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي الأول (المستقبل الاقتصادي لمدينة عدن)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، ديسمبر 2019م.
- الهيئة العامة للاستثمار - عدن، دليل فرص المشاريع الاستثمارية، الطبعة الأولى، عدن، يناير/ 2022م.
- فريدة أحمد، عندما يتحول الملف الاقتصادي إلى سوط سياسي في جنوب اليمن، متاح على الرابط: <https://south24.net/news/news>.
- أيب فضل، تقرير: مصافي عدن.. منجز استراتيجي ضخم وقيادة قديرة وكادر مؤهل وتدمير ممنهج: متاح على الرابط: <https://crater-news.net>

مصادر أساسية حية

- مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة العامة للاستثمار - عدن.
- مقابلة مع رئيس الجهاز المركزي للإحصاء.
- رئيس هيئة المنطقة الحرة الأسبق، مقابلة سابقة مع موقع أخبار السعيدة.
- نزول ميداني إلى الهيئة العامة للاستثمار - عدن.
- نزول ميداني إلى الجهاز المركزي للإحصاء - عدن.

مصادر معلومات من مواقع رسمية

- الهيئة العامة للاستثمار - عدن، متاح على رابط الهيئة: <https://gia-aden.com/ar/home-page>
- المركز الوطني للمعلومات، متاح على الرابط: <https://yemen-nic.info/gover/aden/menwal>
- <https://www.newspointar.net/news/12933>



يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منذ عام 1983م مع شركائه من صنّاع القرار، ومؤسسات الإعلام، ومراكز البحوث الاقتصادية، والأكاديمية، والمنظمات الممثلة للقطاع الخاص، لدعم التوسع في شمولية السياسات الاقتصادية، وترسيخ مفاهيم وممارسات الحوكمة الرشيدة، ومواطنة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، والنزاهة والشفافية، وخلق بيئة ممكنة لريادة الأعمال، وإيضاً تيسير التجارة بين الدول؛ بالإضافة إلى مساعدة مؤسسات القطاع الخاص على تعزيز قدراتها المؤسسية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منظمة غير حكومية وغير ربحية وجزء من غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن وهو أيضاً إحدى المؤسسات الأربعة الرئيسية المعتمدة لدى الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، وهو صندوق مستقل يعمل من أجل تعزيز المؤسسات الحيوية للحوكمة الديمقراطية.

لدى مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حالياً حوالي 200 مشروع في أكثر من 80 دولة حول العالم، وتسعى هذه المشاريع إلى تعزيز فرص التنمية الاقتصادية الشمولية، من خلال حلول يقودها القطاع الخاص لمواكبة أبرز التحديات الاجتماعية-الاقتصادية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)

هاتف : 9200 - 721 (202)

www.cipe.org

www.cipe-arabia.org



فريق الإصلاحات الاقتصادية مبادرة طوعية يتألف من نخبة من القطاع الخاص في اليمن بالإضافة إلى خبراء اقتصاديين وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص اليمني من الإسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية.



مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

<https://economicmedia.net/>

اليمن - تعز - حي الدحي



00967-4- 249306



www.economicmedia.net



economicmedia@gmail.com



@Economicmedia



Economicmedia